الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم ويبين ما تقوم
من زيد الامير وعمرو الشجاع والحاصل ان المعرف بلام الجنس الخ خلاصته
ان المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدا او جعل خبرا سواء كان الخبر
معرفة الخ اخذ هذا التعميم من قول المص على شيء نحو التوكل على الله والامام من قريش
مثل به في المطول وكتب ايضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ما
سياتي وان جعل خبرا بان لا يكون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بها من سم
وكتب ايضا قوله وان جعل خبرا الخ يعني ما اذا عرف كل من المبتدا والخبر بلام الجنس وح
يحتمل ان يكون المبتدا مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدا قال
السيد قلت هناك قصر المبتدا على الخبر اظهر لان القصر مبني على قصد الاستغراق
وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا انسب اذ القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة
من يس وفي عبد الحكيم انه لا تنافي بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا للقصرين
وناقش السيد في قوله هناك قصر المبتدا على الخبر اظهر فقال لا يخفى انه حق
ذلك فيما اذا كان المبتدا اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء واما اذا كان الخبر
اعم كان قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا يتجه الاظهرية
والصواب ان يقال انه ان كان احدهما اعم فهو المقصور واما اذا كان بينهما
عموم من وجه فيفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدا
في الخبر والجنس اي المقصور وقد يقيد بوصف او حال فيكون حصره باعتبار
ذلك القيد او بحو ذلك كالمفعول به هو الرجل الكريم اي الحصر
الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ق
وهو السائر راكبا اي الحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير
وهو الامير في البلد اي الحصر فيه امارة البلد دون مطلق الامارة
فهي لغيره ايضا ع ق وهو الواهب الف قنطار اي اختص بالهبة
للالف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره ايضا ع ق اشارة الخ لان قد
سوغ للقضية الجزئية فوين ان ليس المعنى ههنا على القصر لان
هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكا على هذا المرثي قبيح كغيره فالرد
على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا
الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكا الا انه يدعي ان بكا غيره حسن
ايضا حتى يكون معناه ان بكاك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح
البكا الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكا عليك وعلى غيرك فيقال الخ
فان بكاك فقط هو الحسن الجميل ع ق وان امكن ذلك اي بتكلف الظاهر
وعوان التعريف في قوله الحسن الجميل لا يدري به بدلا من التنكير الا لفائدة
وقيل

وقيل الخ قابله الامام الرازي والجملة عطف على ما فهم من قوله للافادة السامع حكما على
امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحد طرق التعريف سواء كان اسما او
صفة يكون محكوما عليه بامر مثله اسما كان او صفة فكانه قيل هذا اي صحة كون الاسم
والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد د
بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فتقابله الاسم ما يدل على
الذات فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان
والمكان والالة من عبد الحكيم للابتداء الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات
النواسخ اطول على امر نسبي وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم ورده
تقرير الرداة المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا اريد به مفهوم المشتمل على معنى
نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء بلا اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيد
اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا
الى الذات دون العكس واما اول زيد بصاحب الاسم لان الجزئي الحقيقي لا يصح
حمله على شيء بل هو امر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تاملك
في المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون
مشتقا او في معناه سيد على المطول وهو مبني على مذهبه ان لا يصح حمل الجزئي
الحقيقي على شيء ومذهب الشم صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تاويل زيد اذا
اخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكفي تاويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى
قولك المنطلق زيد الذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المسماة
بزيد وعبارة المص محتملة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم تحتمل العهد
والجنس تامل وكتب ايضا قوله ويراد المعنى المشخص الذي له الصفة صاحب الاسم
قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد با
لمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في
تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا
وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي فتدبر الشخص
الذي الخ لان الصفة المبتداة لها موصوف مقدر لا محالة اطول صاحب الاسم
اول بتقدير المضاف لا بتاويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما
نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين اطول والاسم لجعله الخ وقد سبق
الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر
ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند

Copyright © King Saud University